الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لا تتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

تباشير فكر النهضة في العراق
(السياق التركي)

سعد محمد
باحث

الموجات المبكرة للنهضة التي بدأت على استحياء بهز البنى التقليدية في العراق كانت آتية ، في الغالب ، من اتجاهين يتصلان بسياقين متناظرين. كان الأول هو سياق النهضة التركية التي يمتد تاريخها إلى بدايات القرن الثامن عشر ، أما الثاني فكان سياق النهضة العربية التي تجلت معالمها منذ بداية القرن التاسع عشر وتكرست حقيقة واقعة في منتصف ذلك القرن. ونشوء كلا السياقين كان بتأثير من عصر الأنوار الأوروبي الذي مهد للثورة الصناعية وحقبة الاستعمار حيث بات الاتصال بالغرب الأوروبي والاستفادة من منجزاته الفكرية والعلمية والتقنية ضرورة لا مناص منها. فضلاً عن أن الغرب شرع بتهديد الإمبراطورية العثمانية وقضم أجزاء واسعة من أراضيها بدءاً من نهايات القرن السابع عشر.وكانت الولايات العربية التابعة لتلك الإمبراطورية (ومنها الولايات الثلاث للعراق) مثار اهتمام الغرب وهدفاً لأطماعه الاستعمارية.

كان عامل الجغرافية السياسية ومتغيراته، تحت وطأة الصراعات الإمبراطورية، حاسماً في تحديد شكل العلاقة بين أوروبا والعالم الإسلامي.. كانت أوربا قد خطت خطوات واسعة في اتجاه تثبيت أسس نظام رأسمالي متقدم اقتصادياً وعلمياً وتقنياً وعسكرياً. وكان العالم الإسلامي (في الشرق) قد تنبه من خلال شريحة متنورة من أبنائه، والتي ستكون لها مرويتها الدراماتيكية مع التنوير والتحديث، ومواجهة قوى ستعيق مشروعها باستماتة.. أقول؛ ستتنبه إلى إشكالية علاقتها القدرية مع الآخر/ الغرب.. غرب مغر بتمدنه وحضارته المادية وثمار ثقافته العظيمة، في مقابل غرب استعماري شرس يبحث عن أسواق لمنتجاته الفائضة، وعن مصادر رخيصة للطاقة والمواد الأولية واليد العاملة، وعن طرق مواصلات آمنة إلى جهات العالم كافة. ولم يكن العراق استثناء في خريطة العلاقات والصراعات المستجدة هذه، وإنما كان في القلب منها. فإذا كان في كثر من الولايات البعيدة قد نشأت أسر حاكمة فرضت بحكم الأمر الواقع على الحكومة المركزية الاعتراف بها لتتوطد في ظلها مؤسسات ستلعب دوراً مهماً في نهضة بلدانها كما كان الأمر مع جامعي الأزهر والزيتونة في كل من مصر وتونس، فإن الحال لم تكن كذلك في ولايات الشام والعراق "فقد جعل ارتباطها بالحكومة المركزية أوثق، على الأقل في أوج المجد العثماني، إذ كان لها من الأهمية ما لم يسمح لها بالتفلت: فدمشق كانت مركز تنظيم الحج، أعظم مظهر من مظاهر السنة العثمانية، وحلب مركز التجارة الدولية، وبغداد قاعدة الدفاع عن حدود الإمبراطورية ضد الفرس" حوراني❖/ص,٤٩ ووظيفة بغداد العسكرية هذه ستلقي بظلها على الوضع السياسي والثقافي والنفسي للمجتمع العراقي لاحقاً. في الوقت نفسه سيلبث شكل وروح المؤسسات العثمانية مؤثراً في مكونات الدولة العراقية المرتقبة، فضلاً عن طبيعة العقليات التي تديرها، والتي ستعكس تناقضات وآليات تفكير القوى المتصارعة في قلب الإمبراطورية المتداعية، والتي انتهت بانتصار الأتاتوركية ذات التوجه القومي العلماني.

بواكير النهضة في تركيا

في مقابل توطيد أوروبا لأركان قوتها العسكرية والاقتصادية ودخولها عصر الثورة الصناعية، كانت الإمبراطورية العثمانية تشهد انحطاطاً لا سبيل لوقف زحفه.. كانت نظرية ابن خلدون عن قيام الدول والإمبراطوريات وصعودها ومن ثم سقوطها في الأذهان. والمستشارون كانوا يذكرون السلاطين بفحوى هذه النظرية ويطالبون بالإصلاح. وقد ترجمت مقدمة ابن خلدون إلى التركية في حدود القرن الثامن عشر ليلقى اهتماماً في أوساط الساسة والمثقفين. وفي البدء كانت الدعوة إلى الإصلاح تتضمن فكرة إعادة بناء المؤسسات القديمة، إلا أن الدعوات مع الهزائم المتعاقبة التي منيت بها جيوش الإمبراطورية أخذت منحى مغايراً وثورياً والتي ستجد مقاومة ضارية من رجالات العهد القديم ولاسيما طبقة رجال الدين المحافظة، وهؤلاء بحسب حوراني "كانوا يحرصون على الاحتفاظ بأساس الدولة العثمانية التقليدي، وذلك إما لارتباط مصالحهم به، وإما لاعتقادهم بأنه موافق لإرادة الله" حوراني/ ص,٦٨ كذلك كان هناك من يرى استحالة تطبيق الإصلاحات في الدولة العثمانية الآيلة فعلياً إلى السقوط.

فطن العثمانيون متأخرين نسبياً إلى تقدم أوروبا عليهم، وكانت هزيمة كارلويتز في العام ١٦٩٩ إشارة إلى مدى هشاشة وانحطاط دولتهم في الوقت الذي كانت أوروبا تعيش عصر تنوير حقيقي، وثورة صناعية لافتة. فكان لزاماً على المؤسسة العثمانية الحاكمة أن تعيد النظر بمجمل سياستها ووضعها، وأن تنفتح على أعدائها التاريخيين الذين خاضوا معها حروباً مريرة طوال أربعة قرون (أي منذ تأسيس الدولة العثمانية في العام ١٢٩٩).

وبدأ التفكير بإيجاد علاقات إيجابية مع أوروبا في عهد السلطان أحمد الثالث الممتد للفترة (١٧٠٣ . ١٧٣٠) وكان السلطان ووزيره (إبراهيم داماد باشا، استوزر بين ١٧١٨ . ١٧٣٠) "مقتنعان بضرورة الأخذ بما يظهر في أوروبا من مظاهر التقدم وخصوصاً في الميدان العسكري، فتشجعت إبان عهدهما حركة الترجمة عن اللغات الأوروبية فأصبحت أسماء ألبرت الكبير وسكوت أرجينا والقديس توما الأكويني معروفة في استانبول ولو على نطاق ضيق ومحصور) زيادة❖❖/ ص,٣٤

أدخل العثمانيون في العام ١٧٢٨ أول مطبعة إلى العالم الإسلامي أشرف عليها رجل مثقف من مواليد ترانسيلفانيا يدعى (إبراهيم متفرقة) وقع أسيراً في أيدي العثمانيين فاعتنق الإسلام. وألف وأصدر كتباً عديدة أبرزها (أصول الحكم في نظام الأمم/ ١٧٣١) ويمكننا عد هذا الكتاب "أول محاولة نظرية من نوعها، ففيه يدعو المؤلف إلى الاستفادة من علوم أوروبا، وإلى استيعاب التقنية الحديثة وإعادة تنظيم القوات العثمانية وفق الأساليب الحديثة" زيادة/ ص,٣٩ وقد تطرق في كتابه هذا إلى مسألة خطرة ومهمة تعد تخطياً لخط أحمر في العالم الإسلامي، في حينه، وهي التي تتعلق بالقوانين وأصول التشريع.. يقول متفرقة؛ "إن الشعوب المسيحية ليس لها في أيامنا الحاضرة قوانين مقدسة تتعلق بإدارة أعمال الحكومة، أي ليس هناك قانون من جانب الله يتعلقون به دينياً، إن في شؤون التشريع أو في القرارات الشائكة لإدارة الدولة، إنهم يتعلقون فقط بقوانين وتشريعات بشرية ناتجة عن نور العقل وحده" زيادة/ ص,٤٣

في هذه الآونة دخلت فكرة الإصلاح في أذهان السلاطين العثمانيين المتعاقبين، واستعان السلطان محمود الأول (حكم بين ١٧٣٠ . ١٧٥٤) بالفرنسي دو بونفال الذي أسلم هو الآخر وأصبح اسمه أحمد باشا بونفال، وهو الذي قدم مشروعاً لتأسيس مدرسة للهندسة وآخر لإقامة كيان جديد للمدفعية. وقد أشار إلى أن "التنمية التركية ينبغي أن لا تقتصر على المجال العسكري بل تتعداه إلى المجال الاقتصادي" زيادة/ ص,٤٦ وكانت تلك أولى الخطوات لتحديث المؤسسات العسكرية العثمانية، وعنها "بدأت تتكون ملامح طبقة جديدة من المتنورين العثمانيين العارفين باللغات الأوروبية والطامحين إلى تحديث دولتهم" زيادة/ ص,٤٧ وفي عهد السلطان عبدالحميد الأول (حكم بين ١٧٧٣ . ١٧٨٩) عين شوازل غوفييه سفيراً لفرنسا لدى الباب العالي عام ١٧٨٤ "فجاء إلى استانبول ترافقه بعثة موسعة من الخبراء والضباط والرسامين والطوبغرافيين والشعراء والعمال، تذكر بالبعثة التي رافقت نابليون في حملته على مصر بعد أربعة أعوام، وقد لعب هؤلاء دوراً رئيساً في الإصلاحات" الجارية. وحقيقة، لابد من وضع مساعدة فرنسا للعثمانيين في إطار صراعات القوى بين الدول العظمى في ذلك الوقت (روسيا وفرنسا وإنكلترا والإمبراطورية العثمانية) والتوازنات الحادثة جراءها. وفي هذه الأثناء تولى سليم الثالث الحكم (حكم بين ١٧٨٩ . ١٨٠٧) أي في السنة ذاتها التي اندلعت فيها الثورة الفرنسية.

وإذ كان التأثير الأوروبي يفعل فعله فإن هاجس التحديث والإصلاح لدى السلطان الجديد سيفضي إلى تبدلات مهمة في بنية الدولة، وإلى حدوث صراعات خفية أحياناً، وظاهرة بشكل صارخ أحياناً أخرى بين القوى النهضوية التي تؤكد على الإصلاح وبين القوى الرجعية التي ستقاوم حتى الرمق الأخير من أجل أن لا يحدث أي تغيير يعصف بمواقعها وسلطاتها.

أدرك السلطان سليم الثالث أنه لا بديل لإصلاح مؤسسات الدولة وهذا لا يمكن من غير مساعدة أوروبية (فرنسية على وجه التحديد). فأقام مجلساً استشارياً تحول فيما بعد إلى هيئة حكومية أشرك فيه اثنين من غير المسلمين، وكان نصب عينيه استقبال وتمثل أفكار جيدة يمكنها إعادة شباب الإمبراطورية الآخذة بالشيخوخة والانحطاط. وناقش المجلس مسائل الجيش والعلماء والمالية والإدارة من خلال تقارير صريحة. أنشأ السلطان مدارس ومعاهد تعليمية وأعاد العمل بالمطبعة القديمة المتوقفة، وأسس مطبعة في مدرسة الهندسة طبعت ما يزيد على الخمسين كتاباً. ووجه سفراء إلى دول أوروبية أخرى.. كان ديدن سليم الأول هو الانفتاح والتغيير. ومن المهمات العويصة التي أقضت مضجعه هي إلغاء جيش الانكشارية ذا النفوذ الواسع والسطوة القوية وإنهاء سلطة المفتي والعلماء الدينيين التي كانت تنافس سلطة السلطان نفسه.

توسع عدد الذين يتقنون اللغات الأوروبية ولاسيما الفرنسية، وساهمت الثورة الفرنسية في تصدير أفكارها على أقاليم السلطنة العثمانية. وكانت المطبعة التابعة للسفارة الفرنسية في استانبول تنشر الكتب والوثائق والبيانات منها (دستور الجمهورية) و (وإعلان حقوق الإنسان) وغيرها. وفي هذا المناخ ترعرع جيل متنور. متحمس للأفكار الحديثة (ضباط وموظفو دولة وشباب) وقف بجرأة في وجه القوى الرجعية.. كانت الأذهان تتفتح على أفكار الحرية والمساواة والتقدم وحقوق الإنسان والإصلاح والجمهورية والاستقلال . ومن الواضح أن الكتابة في شؤون السياسة والتاريخ، وكذلك الكتابة الأدبية تعرضت هي الأخرى إلى الإزاحة والتغيير، تغيير في اللغة والأسلوب وفي زاوية النظر والرؤية، أي في الأشكال والمضامين عموماً. وبدأ بعض المثقفين يؤلفون كتبهم بالفرنسية بسبب عدم استيعاب التركية لبعض المصطلحات الحديثة وأيضاً لتجنب مناوأة الجماعات التقليدية.

وإزاء هذا التيار المزعزع لم يقف العلماء الدينيون والانكشارية موقف المتفرج. فقد قام الجيش الانكشاري في العام ١٨٠٧ بمساندة العلماء أولئك بانتفاضة عزل على إثرها السلطان سليم الثالث. وأعدموا في ساحة الميدان باستانبول عدداً من المثقفين المتنورين، وأحرقوا كتبهم، بيد أن هذا الأمر لم يوقف حركة التجديد التي سرت عميقاً في البنى والعقول "فلم يمض وقت قصير حتى اكتسبت اللغة الفرنسية موقعاً راسخاً في استانبول، ففي عهد محمود الثاني (حكم بين ١٨٠٨ . ١٩٣٩) ستتأسس أول جريدة في استانبول باللغتين التركية والفرنسية. وفي أواسط القرن التاسع عشر كان السلطان عبد المجيد (حكم بين ١٨٣٩ . ١٨٦١) يعرف الفرنسية" زيادة/ ص,٩٥. ٩٦

يتتبع الدكتور خالد زيادة في مؤلفة (اكتشاف التقدم الأوروبي: دراسة في المؤثرات الأوروبية على العثمانيين في القرن الثامن عشر) بروز مفاهيم لم تكن مطروقة في أرجاء الإمبراطورية.. تلك المفاهيم التي ستضع العالم الإسلامي على عتبة فكرية وسياسية مغايرة،وتمهد لظهور نخب سياسية وثقافية ستكون لها دورها الحاسم في عمليات التحديث والتغيير.

ظهر شخص مثقف يكتب بالفرنسية، على الرغم من أنه لم يزر فرنسا قط اسمه (سيد مصطفى) وينطوي كتابه صغير الحجم (نقد حالة الفن العسكري) على قيمة لا تضاهى لما تضمنه من أفكار ومصطلحات جديدة، وقد دخل في موضوعة كتابه مباشرة من غير البدء بالعبارات التقليدية ومدح السلطان وتوجيه الحمد له والدعاء لطول بقائه، ولم يستشهد بآيات قرآنية أو أبيات شعر عربية وفارسية كما كان أسلافه يفعلون وهم يكتبون بالتركية أو بالعربية. وها هو سيد مصطفى ينكر أن تكون العلوم موروثة من السابقين فقط كما يرى المحافظون، ويؤكد أن العقل الإنساني قادر على المعرفة والإبداع.. يقول: "أفلم نر العكس؟ وبسكال الشهير ألا يمكن استخدامه كمثال؟ فكيف أمكنه الخلق بدون يد مساعدة، في عمر مبكر إلى حد بعيد، وكيف توصل على معرفة مسائل أقليدس الاثنتين والثلاثين وبرهنتها بطريقة مختلفة؟".

استخدم سيد مصطفى مفهوم (الوطن) في كتابه الآنف الذكر، للمرة الأولى. وهذا المفهوم لم يكن معروفاً في الآداب الإسلامية إلا بمعنى مكان الولادة "ولم يأخذ المعنى المطابق لـ (patrie)إلا في وقت متقدم من القرن التاسع عشر" زيادة/ ص,٩٧. ٩٨ كما استخدم مفهوم الثورة الذي كان يعادل الفتنة والفوضى، بالمعنى الحديث الذي جاءت به الثورة الفرنسية. ولم ينج سيد مصطفى من مؤامرة الرجعية فأعدم مع من أعدم في أثناء خلع السلطان سليم الثالث.

أما المفاهيم الأخرى مثل (استقلال، جمهورية، حرية) فإن العثمانيين قد عرفوها وحاولوا إعطاءها معادلات في لغتهم. والإطلاع على هذه المفاهيم لم يأت بالضرورة، وفي المراحل الأولى في الأقل، عن طريق الإطلاع على نتاج الكتاب والمفكرين الفرنسيين أو سواهم. بقدر ما جاء نتيجة للمشاركة والاتصال بالأوضاع السياسية لحكومات أوروبا، ونتيجة التطورات التي فرضتها الأحداث نفسها" زيادة/ ص,٩٩

وكان مصطلح الإصلاح قد أخذ منحى مغايراً في الفهم منذ رسالة حاجي خليفة (المستشار عند الباب العالي للسلطان في العام ١٦٥٣) فآنذاك كان الإصلاح يشير إلى العودة إلى السلف الصالح أو إلى الينابيع الإسلامية وخصوصاً القرآن، ولكن مع حاجي خليفة فإن تعبير إصلاح بدأ يتجاوز المعنى الديني ليطال مسائل اجتماعية وسياسية" زيادة/ ص,٩٨ ويبدو أن تأثير الثورة الفرنسية وقبلها طروحات التنويرين الأوروبيين على شرائح متنورة من العثمانيين قد بدل فحوى المفاهيم والمصطلحات المتداولة ومنها الإصلاح الذي صار يعني إجراء تغييرات في مجالات الإدارة والجيش وكذلك العلوم.

بعد الانقلاب الذي أطاح بسليم الثالث في العام ١٨٠٨ لم تتوقف حركة الإصلاح على الرغم من مقاومة الانكشاريين والمؤسسة الدينية المتنفذة. وبعد السلطان عبد الحميد من أواخر المصلحين في تاريخ الإمبراطورية، إذ أصدر في العام ١٨٣٩ ما عرف بقرار (جلهانه) الداعي إلى تغيير في المؤسسات على الأسس التالية "١. ضمانات تؤمن لرعايانا تأميناً تاماً الحياة والشرف والرزق. ٢. نظام قانوني لتحديد الضرائب وجبايتها. ٣. نظام قانوني للتجنيد ومدة الخدمة" حوراني ص,٦٥. ٦٦ وأكد القرار على إلغاء نظام الامتيازات والتجنيد النظامي وضمان حقوق الملكية وعدم الحجز الكيفي ودفع معاشات الموظفين بانتظام ومحاربة الرشوة. وفي العام ١٩٥٦ أصدر السلطان بياناً إضافياً عرف بـ (خط همايون) أعلن بموجبه أنه "من الآن وصاعداً لن يكون ثمة أي تمييز قائم على الدين أو اللغة أو العرق في توزيع وظائف الدولة، أو الدخول إلى المدارس الحكومية، أو دفع الضرائب، أو الخدمة العسكرية" حوراني/ ص,٦٧ ووجدت هذه التوجهات مقاومة من قبل المحافظين المتدينين ومن قبل أولئك الذين رأوا استحالة تطبيق بنودها في ظروف الإمبراطورية في حينها.

كانت الإصلاحات ضرورية لإنعاش جسد الإمبراطورية الشائخ والمتخشب حيث الأعداء الغربيون يتقدمون بخطى حثيثة في المجالات كافة، العلمية والمؤسساتية والفكرية، مهددين بتغيير خريطة العالم الجيوسياسية.

ومنذ منتصف القرن التاسع عشر ازدهرت الصحافة فتأسست في العام ١٨٦٠ جريدة (ترجمان الأحوال) وبعد ذلك بسنتين تأسست مجلة (تصويري أفكار) إلى جانب صحف أخرى باللغات الفرنسية واليونانية والأرمنية وكلها كانت معنية بشؤون الأدب والثقافة والسياسة..

كان ثمة تململ بين أوساط النخبة باتجاه التغيير. وحدث صراع بين دعاة المركزية واللامركزية، بين من حاولوا الحفاظ على الوضع القائم وبين من تطلع إلى إصلاحات حقيقية. وبعد أن أسست مجموعة من الضباط ما عرف بـ (لجنة الاتحاد والترقي) وهي جمعية سياسية ثورية تعمل سراً تراءت تباشير الثورة في الأفق. وضمت هذه الجمعية أعضاء من العرب أيضاً، غير أنها تفككت في العام ١٨٩٦, ولم يعن هذا نهاية التطلع إلى الثورة.

كانت الشريحة المتنورة من العثمانيين وهي تتسع وتزداد وعياً تمهد للثورة الدستورية في العام ١٩٠٨، والتي تعرف بثورة الشبان الترك (تركيا الفتاة).. هذه الثورة أجرت تحولاً في بنية السلطة السياسية، وقد استعار زعماء النظام الجديد "شعارات الثورة الفرنسية وضربوا عملة جديدة حملت الشعار التالي: حرية، مساواة، وبدل كلمة أخوة حلت كلمة عدالة، بما أن الإسلام هو دين العدل" زيادة/ ص,١١٢ وجرى خلع السلطان في العام ١٩٠٩, وإذ كانت توجهات (تركيا الفتاة) تركز على قيام حكومة دستورية وتأمين الحرية والمساواة لجميع سكان الإمبراطورية كان أعضاؤها يؤكدون بالمقابل على ضرورة المحافظة على وحدة أقاليمها. وبالتالي لم يدعوا إلى مبدأ حق تقرير المصير، واستقلال الولايات والأقاليم غير التركية في إطار دول ذات سيادة، أو لأن مثل هذا المبدأ لم يكن من ضمن القاموس السياسي المتداول على نطاق واسع في ذلك الوقت. ولكن، وبتأثير تعاليم فيلسوف (تركيا الفتاة) ضياء جوكلب ترسخ مفهوم جديد للقومية التي كانت تعني الولاء للأسرة الحاكمة فصارت "القومية الفعالة إنما هي القومية المتأصلة الجذور في وحدة موضوعية كاللغة أو العرق. وهكذا تحولت القومية العثمانية إلى قومية تركية، بحيث أصبح أساس الإمبراطورية وحدة قومية تضم جميع الناطقين باللغة التركية والمتحدرين من أصل تركي" حوراني/ ص,٣٣٦

كان انحطاط الدولة العثمانية قد بلغ الذروة وكانت هزائمها في البلقان إبان الحرب العالمية الثانية إيذاناً بأفول نجمها وإلى الأبد.

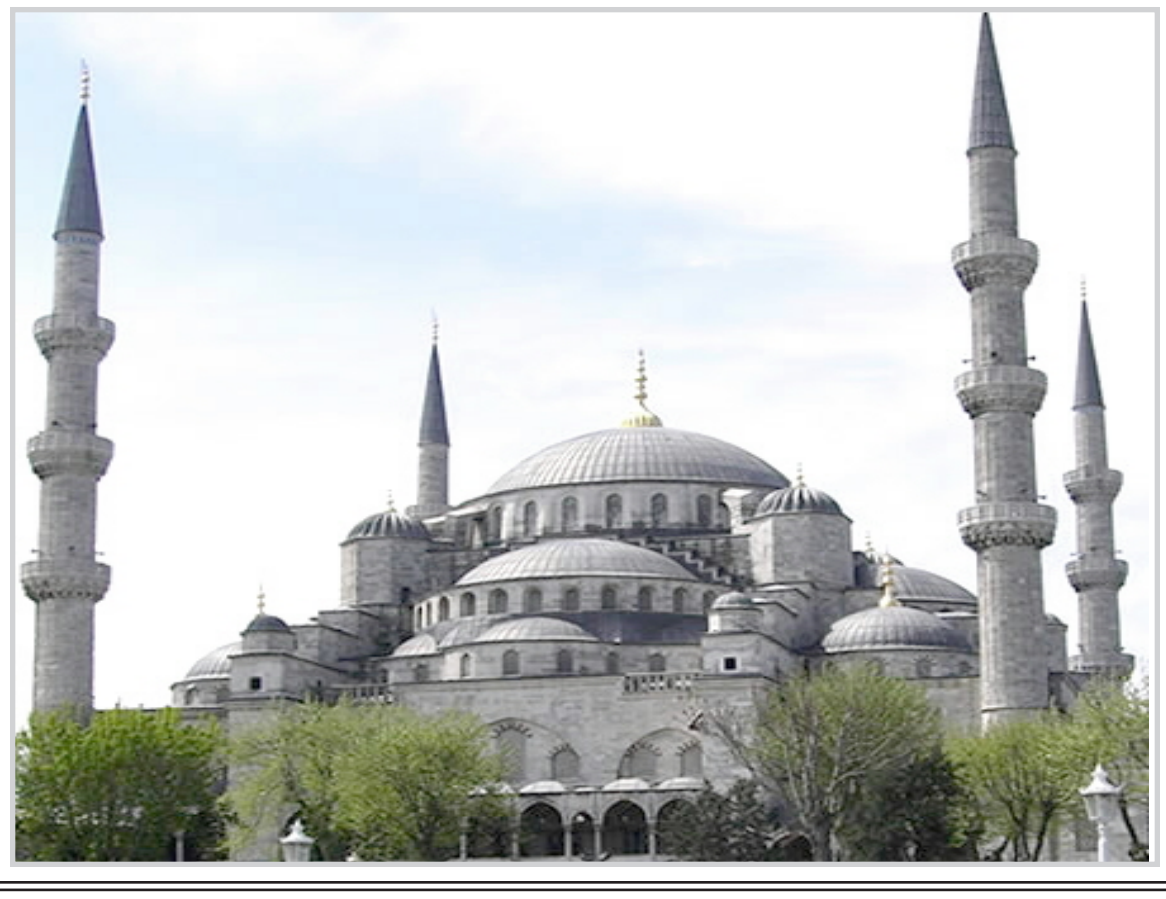

المصادر

❖ تعني الإشارة (حوراني) كتاب ألبرت حوراني (الفكر العربي في عصر النهضة ـ ١٧٩٨ـ١٩٣٩)ترجمة؛ كريم عزقول.. دار النهار للنشر ـ بيروت.. بلا تاريخ نشر.
❖❖ تعني الإشارة (زيادة) كتاب الدكتور خالد زيادة (اكتشاف التقدم الأوربي ـ دراسة في المؤثرات الأوربية على العثمانيين في القرن الثامن عشر) دار الطليعة.. بيروت.. ط١/ ١٩٨١,

أزمة بناء ما بعد الأحادية السياسية

د.عماد مؤيد
أكاديمي

مع سقوط النظام السابق في العراق أخذ المشهد السياسي يشهد ديناميكية متعاقبة على صعيد الممارسة وتشكيل القوى لكن أقل ما قيل عنها وقتئذ إنها أكبر مما تستوجبه المرحلة الحاضرة، وبدا الأمر واضحاً في الخاصية التي ترشحت عنها وهي فوران الظاهرة الحزبية وإساءة استخدام خيار التعددية الديمقراطية إلى الدرجة التي اصبح فيها التعاطي مع هذا الخيار يتم بطريقة الانتقاء أو كأنه رد فعل انفعالي تجاه المرحلة السابقة أكثر من كونها حاجة موضوعية تفرض نفسها بتأثير متغيرات واقعية وعملية.

إن الحاجة إلى التعددية لها أسبابها المنطقية التي من أهمها تخطي حالة الإفلاس السياسي لتجربة الحزب الواحد وفلسفته طالما أن سيطرة الرأي الواحد ينطوي على خطر الجمود وافتقاد الإبداع لا سيما أن الوقائع العملية أثبتت أن تجربة الحزب المنفرد بالسلطة تفضي إلى نشوء برجوازية سياسية ـ بيروقراطية وليدة المؤسسات الحزبية والإدارية وهذه البرجوازية تستغل موقعها في السلطة للإثراء غير المشروع بعد أن تنتزع السلطة الاقتصادية من الدولة التي تصبح ظلاً لها ووسيلتها لتحقيق التراكم المالي وهو ما يؤدي في النهاية إلى أن يؤلف قادة الحزب شريحة متميزة تتعارض مصالحها مع مصالح المجتمع بأكمله كما أن الحزب الواحد يظل أسير النزعة القبلية ـ الطائفية طوال بقائه في السلطة بحيث تغدو القبيلة مرجعية وحيدة تؤطر سلوكه العام وتحدد سياقات تفكيره.

هذه الأسباب هي التي كانت تدعو إلى اعتماد التعددية باعتبارها وثيقة الصلة بالديمقراطية، وعليه بات وجود الأحزاب ضرورياً لأنها تعد عناصر مهمة يجب أخذها بعين الاعتبار لفهم وإدراك آلية عمل أي نظام سياسي، لكن المشكلة التي لا يمكن تبسيطها تحت أي مبرر أن أغلب الأحزاب التي ظهرت بعد سقوط النظام السابق أخذت تحظى بأكبر قدر من النقد والتشكيك لاعتبارات عدة قد يكون في مقدمتها مدى انطباق مفهوم الحزب السياسي على غالبية هذه الأحزاب على الرغم من أن مفهوم الحزب السياسي نفسه يخضع لاجتهادات وآراء مختلفة إلا أن من المتفق عليه لدى علماء السياسة والاجتماع وبالأخص لدى (واينر) و(بالومبارا) أن الحزب يسمي كذلك في حال توفر فيه أربعة شروط هي: استمرارية التنظيم ووجود تنظيم محلي جيد وتوفر الرغبة لدى القادة لتسلم وممارسة السلطة إضافة إلى الاهتمام بالحصول على دعم شعبي عام عبر الانتخابات أو أي شكل آخر.

ووفقا لهذا الرأي الذي لو أردنا اعتماده كمقياس فان اغلب الأحزاب التي ظهرت لا تعد كذلك خصوصا أن أغلب هذه القوى كان يفتقر إلى العلاقة التنظيمية الصحيحة، فالرابطة التي توصل بين أعضاء الحزب من جهة وبين قياداتها من جهة أخرى بدا أنها لا تقوم على أساس تنظيمي وإنما يغلب أن تقوم على أساس من ولاء قبلي أو طائفي أو اثني وفي بعض الأحوال على أساس ولاء شخصي،لذا كان تعبير الظاهرة الحزبية أكثر صواباً في تشخيص هذه القوى بدلا من إطلاق وصف الأحزاب عليها.

اذن، هذا الطوفان لم يكن تعبيراً عن نضج سياسي يسمح بهذا التعدد المفرط خصوصاً وأن غياب التجربة الحزبية سابقاً أفقد الشارع العراقي خاصية التنظيم والعمل السياسي مما جعل من مسألة ممارسة الحرية والاحتجاج في الشارع تأخذ طابع التفريغ الانفعالي والاحتكام إلى الأهواء الشخصية أكثر من الاحتكام إلى قواعد النقد البناء عبر تشخيص السلبيات وإبراز الإيجابيات بل رفض كل ما هو مطروح دون تحديد البديل المطلوب، وفي الدول المتقدمة يسهل تمييز الأحزاب السياسية بناء على المرجعية وعلى أساس البرنامج السياسي المطروح فنجد مثلا حزبا اشتراكيا يدعو إلى تخفيض ساعات العمل وزيادة الأجور ومضاعفة دعم الدولة للتأمين الصحي والرعاية الاجتماعية وهناك حزب ليبرالي يدعو إلى زيادة الخصخصة ومنح حرية اكبر للمنظمات الأهلية وتقليص دور الدولة، أي هناك فوارق بينة يمكن الإشارة إليها، فالتمايز السياسي مطلوب جداً في المجتمع بهدف خلق الحيوية والتنوع في الحركة لأن التشابه في الطروحات ينفي الحاجة إلى التوسع في الانشطار الحزبي والسياسي على اعتبار أن هذا التناسل يضعف من دور الأحزاب وعندئذ لن يكون بالمستطاع أن يحصل أي حزب على الأغلبية أو على الأقل أن يتجاوز منحني الـ(٥٠٪) ليكون هو القائد طالما أن هذا التعدد يضع الناخب أمام خيارات متشابهة وليست متفرقة الأمر الذي يدفع به إلى المشاركة السلبية بمعني العزوف عن الإدلاء بالرأي، الا أن المشكلة التي هيمنت على الشارع السياسي العراقي هو أن اغلب الأحزاب التي برزت لم تكن فاقدة لشروط التمايز والهوية السياسية المتفردة بل أن التمايز الشديد في التوجهات والمسارات الفكرية والتنظيمية والذي وصل في بعض الأحيان الى درجة القطيعة هو الذي أدى الى تعميق أزمة الحكم وإدارة الدولة بما عكسته من مساوئ مجتمعية.

وكان من نتائج التمايز السياسي المفرط هذا بناء تنظيمات حزبية تتخذ من الفضاءات الأثنية والمذهبية مجالاً لعملها الأمر الذي أفقد هذه التنظيمات أحد أهم شروط وجودها وهو استمرارية التنظيم واستمرارية الحصول على دعم شعبي عام طالما أن أيديولوجيا الهوية أصبحت هي البوصلة في تحديد اتجاهات الانتماء، وربما أن أزمة البناء الحزبي هذه في مرحلة ما بعد الاحادية السياسية تعود الى أن أغلب الاحزاب العراقية التي نشأت حديثا والتي لم تتمكن من تثبيت جذور لها في الداخل اضطرت بعد ان صدمت بحقائق الواقع السياسي والاجتماعي لأن تعيد انتاج انفسها على أسس عشائرية واجتماعية وحتى دينية بعد أن غطت الساحة السياسية ظاهرة ملء الفراغ بالخطب الأرتجالية القائمة على معادلة (نحن والاخر) أو اعادة احياء رؤى سياسية مستهلكة غير قادرة على أن تتفهم واقع المشكلة بل تسعى الى تجاوزها وهو ما افضى في النهاية الى تنامي ادوار المؤسسة التقليدية بشقيها (القبلي والمذهبي) وابراز قوتها دون ان يكون للمشروع السياسي الديمقراطي دور رفيع في الشارع العراقي.

والحال هذه، لم يكن من المستغرب أن تشهد هذه التنظيمات بعد فترة من ممارسة اللعبة الطائفية بعض التصدعات بسبب من تنامي الأحساس لدى البعض من أعضائها بعجز الأشكال التقليدية عن ادارة مشروع للتغيير، بل كان من المتوقع أكثر أن تظهر هذه الانسلاخات من قبل أشخاص مهنيين قرروا القفز فوق أيديولوجيا الهوية لشعورهم أن التعددية الموجودة ليست من نمط التعددية المسؤولة بل التصارعية.

إن التعددية السياسية ليست شيئا مطلقا بل تعتمد على ظروف تطبيقها وعلى طبيعة وقيم المجتمع الذي تطبق فيه ورغم أن التعددية تتوقف على مبادئ وآليات لكن المهم أن يكون الشكل المختار لهذه التعددية فعالاً لإدارة المجتمع وليس مجرد أحزاب تجمع حولها أبناء طائفتها،

فالتعددية لا تعني وجود أحزاب فحسب بل لا تعني أيضا إجراء انتخابات فقط بل تتطلب مجموعة من المواصفات لأن العملية السياسية القائمة على تعددية حزبية من هذا النوع تحمل معها مخاطر تمس مستقبل البلاد كله كما حدث في الجزائر واليمن على سبيل المثال حيث تمت التضحية بالتعددية في الجزائر وتعرضت الوحدة للتصدع في اليمن، كما أن أمثلة أخرى في أفريقيا قدمت لنا نماذج لتعددية منغلقة أخذت طريق العنف والحرب الأهلية، والمستلزمات التي تستوجبها تجربة التعددية منها ما هي مستلزمات مؤسساتية ومنها ما هي مبادئ وقواعد سياسية وقانونية، فالتعددية تفترض وجود مؤسسات برلمانية ونظام حزبي متبلور ومتماسك وايمان حقيقي بفلسفة الحوار واحترام الرأي الاخر مع الاعتراف بسيادة القانون كما أن التعددية تتطلب حماية ودعم مؤسسات المجتمع المدني، أما التعددية غير المسؤولة والتي تأخذ منحى تصارعي فهي تعيق ممارسة السلطة.

ان أحد أوجه الأزمة التي تعانيها العملية السياسية والتي خلفت مشكلة بناء تجربة حزبية تتجاوز أطر الأحادية هي احتكار الأحزاب لجوانب المجتمع السياسي بسبب من غياب مؤسسات المجتمع المدني الفاعلة التي تمتلك قوة تقترب على الأقل مما تملكه الأحزاب حتى لا تكون العملية السياسية خاضعة لسطوة الأخيرة، صحيح ان ثمة تنظيمات نقابية واجتماعية قد تشكلت في العراق مثل اتحادات مهنية وجمعيات ناشطة في مجال حقوق الأنسان اخذت تدافع عن مصالح اعضائها الا انها ما تزال محدودة العدد وتحتاج الى فاعلية اكثر وتنظيم اكبر اتساعاً لترصين التجربة من جهة ولاعطاء العمل السياسي طابع الفعل المهني البعيد عن الاحتكام الى الميول العرقية والمذهبية من جهة أخرى بهدف تدارك الأخطاء التي ارتكبت ببقاء تقاسم الخارطة السياسية مرتبط بتنوع التكوينات الاجتماعية والمذهبية ومن أجل الولوج الى مرحلة تتميز باعلاء كعب التنظيمات المهنية والاختصاصية والمؤسسات الثقافية لانها عادة ما تمثل مصدراً للقوة الاجتماعية تستطيع ان تجمع وتوحد ما بين فئات وشرائح مهمة كما يمكن ان تؤثر في صنع القرارات.